

قرار رقم 271 لسنة 2022

في شأن ضوابط قبول

الحيات والبرعات للمحافظات والتصرف فيها

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على الدستور،

- وعلى الأمر الأميري الصادر بتاريخ 10 ربيع الآخر 1443 هـ الموافق 15 نوفمبر 2021 م بالامعانة بسمو ولي العهد ممارسة بعض اختصاصات الأمير الدستورية،

- وعلى المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 بتلخيص إجراءات الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي والقوانين المعدلة له،

- وعلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية والقوانين المعدلة له،

- وعلى المرسوم بالقانون رقم 105 لسنة 1980 في شأن نظام أملاك الدولة والقوانين المعدلة له،

- وعلى المرسوم رقم 6 لسنة 1962 بالتقسيم الإداري للكوييت والمراسم المعدلة له،

- وعلى المرسوم الصادر في 7 من جمادى الأولى سنة 1399 هـ الموافق 4 من إبريل سنة 1979م في شأن نظام الخدمة المدنية والمراسم المعدلة له،

- وعلى المرسوم رقم 81 لسنة 2014 بشأن نظام المحافظات،

- وبناءً على عرض وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء،

قرر

مادة (1)

يجوز للمحافظ قبول الحيات والبرعات المقدمة من الأفراد والجهات الحكومية وغير الحكومية الكوييتية، أو التابعة لدول شقيقة، أو صديقة بمخافد إقامة، أو تطوير المشروعات، أو تحسين الخدمات في نطاق المحافظة.

مادة (2)

تكون الحيات والبرعات نقدية أو عينية.

مادة (3)

يشترط لقبول الحيات والبرعات ما يلي:

- 1 - عدم المساس بوحدة وسيادة الدولة واستقرار المجتمع.
- 2 - أن يكون الهدف من البرع مشروعاً، ولا يتخالف النظام العام، ولا يتناق مع القيم الإسلامية.
- 3 - عدم حصول مقدم الحيات أو البرعات على أية مزايا أو أولويات في الحصول على الخدمات التي تقدمها المحافظة.

مادة (4)

يجظر على المحافظة طلب حيات أو برعات، ويستثنى من ذلك الدعوات التي تطلب فيها المحافظة رعاية المؤتمرات والندوات والاحتفالات والفعاليات التي تنظمها داخل الكوييت.

مادة (5)

يقدم المشروع طلباً إلى المحافظة الراضب في البرع إليها على النموذج المعد لذلك بكل محافظة ويضمن الطلب البيانات الآتية:

- 1 - اسم الشخص أو الجهة المقدمة للحيات أو البرعات.
- 2 - نوع الحيات أو البرعات.
- 3 - الغرض من الحيات أو البرعات إن وجد.

ويرفق بالطلب صورة من وثائق ملكية الحيات أو البرعات العينية، وأية مستندات أخرى متعلقة به.

مادة (6)

تشكل بقرار من المحافظ لجنة بدراسة طلب الحيات أو البرع، وتعد اللجنة تقريراً يتضمن جميع الإجراءات التي قامت بها، ويان مدى استيفاء الطلب للاشتراطات الإجرائية والموضوعية المنصوص عليها في هذا القرار، وتوصيتها بقبوله أو رفضه. وترفع اللجنة تقريرها إلى المحافظ مرفقاً به كافة المستندات والوثائق التي قدمت لها.

وللمحافظ الموافقة المبدئية على قبول الطلب أو رفضه، وإحالة الطلب وكافة المستندات والوثائق إلى مجلس الوزراء ليعرض ما يراه في هذا الشأن.

مادة (7)

تتولى اللجنة استلام الحيات والبرعات، وإنشاء سجل خاص بعد لذلك، ويدون فيه اسم المشروع وجميع البرعات والحيات ويان قيمتها والغرض منها.

وتقوم اللجنة بتزويد وزارة المالية بنسخة من هذا السجل، وموافاة الأمانة العامة لشئون المحافظات ببيان عن الحيات والبرعات.

مادة (8)

ويجوز للمتبرع أن يطلب تخصيص قيمة البرعات المقدمة منه أو جزء منها للتصرف على مشروع أو خدمة محددة في نطاق المحافظة.

مادة (9)

يجوز للمتبرع أن يتخذ المشروع بنفسه أو بعهد لغيره بذلك، ويكون التنايل وفقاً للشروط والمواصفات التي توافق عليها المحافظة والجهات المعنية الأخرى، وتمت إشراف المحافظة ويتم تسليمه للمحافظة بعد اكتمال التنفيذ.

المحامي مسفر عايض
mesferlaw.com



مادة (10)

يجوز للمحافظ توجيه الحيات أو البرعات غير محددة الغرض للتصرف على تطوير مشروع أو تحسين خدمة محددة بما يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة والارتقاء بمسوى الخدمات فيها.

مادة (11)

تدخل البرعات النقدية في الاعتمادات الخاصة بكل محافظة ضمن برنامج شئون المحافظات بموافقة مجلس الوزراء، ويتم صرفها والرقابة عليها وفقاً لأحكام القانون رقم (31) لسنة 1978 المشار إليه والقرارات والتعاميم الصادرة في هذا الشأن.

مادة (12)

تتقل ملكية البرعات العينية إلى المحافظة وفقاً للقوانين واللوائح المنظمة لهذا الشأن.

مادة (13)

إذا كانت البرعات المقدمة للمحافظة أصناف عينية يطبق في شأنها قواعد وإجراءات المخازن الحكومية الواردة بالقرارات والتعاميم والمنظمة لهذا الشأن.

مادة (14)

على الجهات المختصة - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء

صباح خالد الحمد الصباح

صدر في: 4 شعبان 1443 هـ

الموافق: 7 مارس 2022 م